# الجودة إستراتيجية لتطوير التعليم التقني في العراق


المدرس الدكتور
محمد صديق

الباحث
محمد ضياء يونس الأشقر

المعهـــــد الـــــتقني ـ الموصـــــل

# الجودة إستراتيجية لتطوير التعليم التقني في العراق

المدرس الدكتور
محمد صديق

الباحث
محمد ضياء يونس الأشقر

المعهد التقني- الموصل

## المقدمة:-

تعد جودة التعليم التقني أحد أهم العناصر والمكونات الرئيسة في نظم تنمية الموارد البشرية التي تعتبر من المدخلات التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتزداد أهمية هذه مع التحول التدريجي والمستمر نحو الاقتصاد المعرفي في المجتمع، وغني عن القول أن التعليم التقني الذي يهدف إلى إعداد العاملين في المستويات المهنية الأساسية التي تشمل العمال المهرة والتقنيين والاختصاصيين عنصر مهم وأساسي في بناء الاقتصاد المعرفي للمجتمع، كما تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه نظم تنمية الموارد البشرية في برامج التدريب والتعليم التقني وفي المساهمة الفاعلة في مجال التشغيل والحد من البطالة وهو المجال الذي لا يقتصر تحقيق التطور فيه على النمو الاقتصادي لوحده ولضمان هذه المساهمة الفاعلة لابد من أن تتسم نواتج ومخرجات نظم تنمية الموارد البشرية بالجودة والموائمة مع المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل من النواحي الكمية والنوعية، وهذا يتطلب نظرة شاملة للتنمية البشرية ومن أهم عناصرها استخدام إستراتيجية متكاملة للتدريب والتعليم التقني لرفد الموارد البشرية بتخصصات تقنية تساهم مساهمة جادة في بناء مجتمع العلم والتكنولوجيا من خلال استخدام معايير الجودة وبما يتلائم والمستجدات التربوية والتعليمية في البيئة المعاصرة. يحاول الباحثان من خلال بحثهم هذا أظهار أهمية الجودة كإستراتيجية في تطوير التعليم التقني وذلك من خلال

محاور ثلاث، يشمل المحور الأول التعليم التقني في العراق ومضامينه وجوانب القوة والضعف التي يتسم بها، أما المحور الثاني فيتضمن إستراتيجية استخدام معايير الجودة في تطوير التعليم التقني في العراق، وأخيرا المحور الثالث الذي يشتمل على الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان ثم عرض للتوصيات التي يرونها مناسبة لتطوير التعليم التقني في العراق.

## منهجية البحث

### أ- مشكلة البحث:

يتحسس الباحثان من خلال قراءاتهم الكثيرة في موضوع الجودة وما يطرحه هذا الموضوع من معايير علمية وموضوعية عند اختيار وتعيين العنصر البشري وإيمانا منهم بأن أي اختيار عشوائي لا يعتمد على معايير الجودة الموضوعية سيؤثر بطريقة أو أخرى في نواتج التعليم التقني على مستوى البلد وهنا تبرز المشكلة وتتمثل في رفد المجتمع بخريجين يفتقرون إلى المهارات والتخصصات التقنية التي يحتاجها المجتمع وبالتالي فأن مشكلة البحث تتمثل بالمسائل البحثية التالية:

١- دخول مهنة التعليم التقني عناصر لم تعد إعداداً جيداً ولم تحمل المواصفات المطلوبة.

٢- عدم اعتماد معايير الجودة عند اختيار وتعيين الكادر التدريسي في التعليم التقني.

### ب- أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في كونهِ يحاول معالجة مشكلة في قطاع من أهم قطاعات التعليم العالي وهو قطاع التعليم التقني هذا القطاع الهام الذي يرفد المجتمع بمعظم احتياجاته من الكادر الفني والتقني الذي لا يمكن الاستغناء عنه

في حركة التنمية والتطوير للبلد لذا فهو محط اهتمام الجميع لكونهِ يمثل حجر الزاوية في التعليم العالي لكونهِ يوفر الكادر الوسطي الذي ترتكز عليه مؤسسات الدولة وكذلك منظمات القطاع الخاص، لذا يهدف البحث إلى:

١- تسليط الضوء على موضوع هام جداً هو اختيار وتعيين ذوي الكفاءة والاختصاص في تشكيلات هيئة التعليم التقني في العراق

٢- اعتماد معايير الجودة عند اختيار التدريسي وبما يتلائم ومستجدات العملية التعليمية.

**ج- فرضية البحث**

يمكن صياغة فرضية البحث الحالي بهدف إمكانية تحقيق الإجابة عن المسائل البحثية المثارة في مشكلة البحث كالآتي:

((تطبيق إستراتيجية الجودة في التعليم التقني لتحسين الموائمة بين عرض القوى العاملة والطلب عليها في المجال التقني)).

**د - مناهج البحث**

استخدم الباحثان المنهج الوصفي النظري حيث اعتمدوا الكثير من المعلومات من مصادر علمية رصينة إضافة لكونهما من منتسبي التعليم التقني ومعاينتهم لواقعه.

**هـ- حدود البحث:**

هيئة التعليم التقني التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية من خلال تشكيلاتها التعليمية (كليات ومعاهد) حيث تبرز أهمية الدور الذي يمكن إن تلعبه في المجتمع من خلال التعليم والتدريب التقني والمساهمة الفاعلة التي يمكن إن تقدمها في مجال التشغيل والحد من البطالة بتقديمها نواتج ومخرجات تساهم في تنمية الموارد البشرية وإمدادها بالجودة والموائمة مع

المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل من النواحي الكمية والنوعية.

**المحور الأول / الجانب التطبيقي للتعليم التقني في العراق**

كون الباحثان هم من اعضاء الهيئة التدريسية في هيئة التعليم التقني - المعهد التقني في الموصل تم اختيار الهيئة كجانب تطبيقي لهذا البحث.

**يتضمن هذا المحور الجوانب الآتية**

**واقع التعليم التقني:**

يلتحق في هذا المستوى من التعليم خريجو التعليم الإعدادي بفروعه (العلمي و الأدبي والتجاري والصناعي والزراعي) ومدة الدراسة فيه سنتان، ويلتحق الخريج من التعليم التقني بسوق العمل بمستوى فني (تقني) أو لإكمال الدراسة في التعليم الجامعي وفق التعليمات المعمول بها.

والدراسة في التعليم التقني تتضمن الدراسة النظرية والتطبيق العملي في المختبرات والورش الموجودة في معظم تشكيلات هيئة التعليم التقني، وكذلك التدريب الصيفي في مختلف دوائر الدولة كمواقع تدريب لطلبة السنة الثانية في التعليم التقني خلال العطلة الصيفية وتشتمل الدراسة على التخصصات الطبية والهندسية والزراعية والإدارية والفنون التطبيقية في معاهد هيئة التعليم التقني وكلياتها التخصصية (دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، دليل قبول الطالب، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ٤٩).

**حيث وضعت هيئة التعليم التقني - والتي تضم (١٣) كلية تقنية و(٢٧) معهداً تقنياً ضمن تشكيلاتها - برنامجاً استراتيجيا تضمن:-**

**الرؤية:** خلق نظام تعليم تقني إبداعي يبنى على احتياجات السوق، شامل (أي بمشاركة الجميع) يركز على الحاجات المحلية ويتحمل مسؤولية تغطية

حاجات أرباب العمل المحليين ويخدم الحاجات المتغيرة (الدينامية) للسوق.

**الرسالة:** تقديم تعليم تقني عالي الجودة يجعل العائد المستهدف من عملية التعليم أكثر كفاءة وتميزاً وتوسيع قاعدته كماً ونوعاً وإرساء دعائم التنمية البشرية المستدامة وأخلاقيات المهنة والاستجابة السريعة للحاجات المتغيرة من خلال مواكبة التطورات العلمية والتقنية والانفتاح الخارجي واعتماد التعليم من أجل السوق وضمان توكيد جودة العائد المستهدف من عليمة التعليم.

**القيم الجوهرية:**

- احترام الأعراف والتقاليد الجامعية.
- مواكبة المستجدات في التعليم التقني.
- إشاعة روح العمل الجماعي والعمل كفريق واحد.
- المهنية والإبداع في حقل التخصص.
- التعليم التقني ونشر المعرفة قيمة عليا.
- الابتكار والإبداع والمرونة.
- الالتزام بالسلوك الأخلاقي والمهني.
- الاستقامة والنزاهة والشفافية في الأداء.
- استقلالية الكليات والمعاهد التقنية بعيداً عن السياسة وما يتصل بها.
- خدمة تعليمية تقنية بمستوى يحقق معايير الجودة العالمية.
- علاقة متبادلة مع حقل العمل.

**الأهداف:** في ضوء قانون الهيئة لعام ١٩٧٦ والأسباب الموجبة لتأسيس الكليات التقنية عام ١٩٩٣ تسعى الهيئة إلى تحقيق المهام التالية:

١- إعداد أطر تقنية لمستويات تعليمية متعددة مؤهلة علمياً وعملياً قادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وممارسة العمل حال تخرجها لاطلاعها المسبق على بيئة العمل.

٢- استكمال البناء العمودي للتخصصات التقنية لمواكبة التطورات الكبيرة في التقنيات الحديثة.

٣- نشر التعليم والتدريب بما في ذلك التعليم مدى الحياة والنهوض بمستواه العلمي والتطبيقي بما يؤدي إلى ربطه بواقع واحتياجات القطاعات المختلفة في المجتمع وبما يساهم في إحداث التغيرات في مفاهيم العمل والإنتاج.

٤- مواكبة التطورات العلمي والتكنولوجية عن طريق توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات والمعاهد والمنظمات العلمية العربية والعالمية.

٥- التفاعل المستمر بين الهيئة والقطاعات المختلفة بما في ذلك الجامعات والمؤسسات العلمية في تبادل المعلومات والخبرات والأخصائيين والمحاضرين والاستفادة من مرافق الدولة ذات العلاقة لتحقيق الأهداف المشتركة.

٦- وضع الشراكة مع القطاع الخاص لتلبية احتياجات سوق العمل. (الفولدر الاعلامي لهيئة التعليم التقني، ٢٠٠٩)

**نقاط القوة والضعف في التعليم التقني:**

**نقاط القوة:**

١- توافر الخبرات اللازمة للتطوير إضافة للأبنية والتجهيزات.

٢- شمولية التعليم التقني من حيث التخصصات والانتشار الجغرافي.

٣- لمنظومة التعليم التقني إجراءات وهيئات مشرفة تمكنها من مسايرة المستجدات العلمية والمهنية.

٤- يكون التعليم التقني والتدريب جزءاً متكاملاً مع قطاع التعليم العالي.

**نقاط الضعف:**

١- غياب أطار عام للسياسات يوجه نشاطات التطوير وإجراءاته ويعمل على تقييم نواتجه ومخرجاته.

٢- تعدد الجهات التي تتولى برامج التدريب لطلبة التعليم التقني وهذا يجعلها مجزأة ولا تخضع لإدارة واحدة مما ينتج عنه ضعف التنسيق بينها.

٣- ضعف مشاركة القطاع الخاص في التدريب لطلبة التعليم التقني يحدد من اكتساب المهارات المتنوعة.

٤- افتقار بعض تشكيلات التعليم التقني لأدوات الإدارة الحديثة مثل التخطيط الاستراتيجي، ومعايير الأداء، وتقنيات المعلومات، وإدارة الموارد البشرية مما يحد من قدراتها لمواكبة التطورات في مجالات عملها.

٥- ضعف آليات المتابعة والتقويم لدى الكادر التدريسي أحياناً مما ينعكس سلباً على جودة النواتج والمخرجات.

٦- ضعف التنسيق بين مخرجات التعليم التقني واحتياجات سوق العمل ومتطلباته.

٧- وجود مآخذ على المدخلات والعمليات ويشمل هذا المناهج والتجهيزات وأساليب التدريب وأعداد المدربين.

٨- ضعف التمويل ينعكس سلباً على الأداء التقني من حيث التعليم والتدريب.

٩- ضعف التوجيه والإرشاد التقني وأثر ذلك في خيارات الطلبة وبالتالي تأثيره على سوق العمل وحاجاته.

١٠- قصور المعلومات عن سوق العمل وضعف الآليات المستخدمة لتحديد احتياجات سوق العمل مما ينعكس سلباً على رسم السياسات واتخاذ القرارات (المصري، ٢٠١٠، ٦-٧).

**التفاعل مع البيئة:**

إن أسلوب النظام المغلق لم يعد ممكناً لإدارة التعليم التقني في عصرنا الحاضر، فالتفاعل مع البيئة من خلال نظام مفتوح ضرورة ملحة وتسعى هيئة التعليم التقني إلى بناء جسور راسخة مع البيئة المحيطة وذلك من خلال الآتي:

١- إقامة المؤتمرات والندوات التي تعالج مشاكل البيئة المحلية إضافة إلى المؤتمرات والدورات والبعثات العلمية.

٢- إجراء البحوث والدارسات ذات العلاقة بمشاكل البيئة المحلية.

٣- العناية بشكل خاص بالتعليم المستمر للراغبين في تطوير أدائهم.

٤- العناية بالتدريب وتقديم الاستشارات للقطاعات المختلفة.

٥- الحضور الدائم في الفعاليات المجتمعية في البيئة المحيطة.

إن التفاعل مع البيئة المحيطة يكون ذو اتجاهين فكما يسعى التعليم التقني إلى التأثير في البيئة من خلال عناصر التفاعل فلا بد وان يكون تأثير لبعض قطاعات المجتمع بالمشاركة والمساهمة في فعاليات التعليم التقني مثل تقديم المحاضرات المتخصصة ضمن مناهج بعض المقررات، المساعدة في الإشراف على الرسائل العلمية، المساهمة في تصميم المناهج الدراسية وغير ذلك من النشاطات التي يمكن أن يسهم فيها ذو الخبرة والتأهيل العالي (العلوي، ١٩٩٨، ٣٥-٣٦).

## التحديات التي تواجه التعليم التقني

يتوجب على القائمين بالتعليم التقني القيام بمراجعة جذرية وعميقة لسياسته وأنظمته وخططه وبرامجه ومناهجه فضلاً عن اعتماد منهجية علمية في المتابعة والرقابة والتقويم وذلك لتمكينه من الوفاء بالتزاماته نحو أجيال المستقبل من خلال تزويدهم بالكفاءات والمهارات التي تتطلبها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ولغرض الوقوف أمام التحديات التي تواجه التعليم التقني لابد من:

١- الارتقاء بمستوى الخريج بتفعيل الاعتماد على المراجع العلمية وكتابة التقارير والبحوث وممارسة التدريب وزيادة اعتماد الطالب على نفسه وزيادة التطبيقات من خلال استخدام المختبرات والورش والحاسوب وتنويع الأساليب بحيث يكون الطالب محور التدريس.

٢- زيادة فعالية البحث العلمي في ضوء التدفق التقني والتراكم المعلوماتي الهائل.

٣- ربط التعليم التقني بمتطلبات التنمية وسوق العمل لرفد متطلبات خطط التنمية من العمالة المدربة والمهارة وكذلك الاستجابة لمتطلبات الاستخدام لأمثل للموارد المادية والبشرية وفق تخطيط مسبق يلبي احتياجات المجتمع.

٤- تحفيز أعضاء هيئة التدريس على التفاعل مع المنظمات الإنتاجية والخدمية في البيئة المحيطة وربط البحوث العلمية بقضايا المجتمع ومشكلاته.

٥- العمل على تحقيق التعاون والاتصال مع مؤسسات التعليم العالي الأخرى وعلى مختلف المستويات من اجل تبادل الخبرات والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية.

٦- الأخذ بمبدأ التعليم المستمر في التعليم التقني وذلك لمواجهة حاجات المجتمع (العتوم، ٢٠٠٤، ٨٨-٨٩)

ومن المعترف به كذلك ضرورة نقل التدريب والتعليم التقني من تعليم يقوم على أساس العرض إلى تعليم يبنى بالإضافة إلى ذلك على أساس الطلب بهدف تلبية احتياجات سوق العمل والمجتمع والأفراد بحيث يوفر لكل فرد قادر الكفايات اللازمة لممارسة دوره كمواطن وكعضو منتج في المجتمع مما يقتضي توافر درجة عالية من المرونة في بناء الخطط والبرامج التعليمية والتدريبية (المصري، ٢٠١٠، ٨).

ويرى الباحثان أن للتدريب والتعليم التقني مكانة وموقع متقدم في تنمية الموارد البشرية فهو تعليم يواكب تطلع المجتمعات نحو الاقتصاد المعرفي كما يساهم التدريب والتعليم التقني في تلبية المتطلبات التنموية واحتياجات سوق العمل بكفاءة وفاعلية ويؤمن فرص عمل مناسبة للقوى العاملة أي أن هدفه تزويد سوق العمل بالمهارات اللازمة لدعم النمو الاقتصادي وتحسين درجة تنافسية المنظمات وتطوير قدرات الأفراد وتلبية احتياجاتهم.

## المحور الثاني: الطموح المطلوب من خلال إستراتيجية استخدام معايير الجودة في تطوير التعليم التقني في العراق

تتطلب ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والانترنيت اليوم تعظيم جودة الجامعات والتعليم التقني ليس فقط في مواجهة الضغوط والتحولات المحلية ولكن أيضاً لمواجهة المنافسة، لذا أصبحت تشكيلات التعليم العالي من جامعات وتعليم تقني حريصة على البحث عن الجديد في ميدان التكنولوجيا وأيضاً المبادرات والاختراعات والسبق في حقول حافات العلوم والتكنولوجيا المتقدمة ويعتمد هذا على قيادة الموارد البشرية لمواجهة التحديات حيث يبحث الطلاب عن:-

١- أفضل خدمة تعليمية وبحثية.

٢- أعلى مستوى للجودة في الخدمة.

٣- اقل تكلفة ممكنة للحصول على كافة الاحتياجات.

٤- الاحترام والانتماء للجماعة.

٥- الأمان والاطمئنان في الحياة التعليمية.

٦- الثقة بكون المستقبل أكثر إشراقا من حيث التعيين الوظيفي.

**الجودة في التعليم العالي:ـ**

يعتبر (ادوارد ديمنج) رائد فكرة الجودة الشاملة حيث طور أربعة عشر نقطة توضح ما يلزم لإيجاد وتطوير ثقافة الجودة وتسمى هذه النقاط " جوهر الجودة في التعليم " وتتلخص بالاتي:-

١- إيجاد التناسق بين الأهداف

٢- تبني فلسفة الجودة الشاملة

٣- تقليل الحاجة للتفتيش

٤- انجاز الأعمال التعليمية بطرق جيدة

٥- تحسين الجودة وخفض التكاليف

٦- التعليم المستمر مدى الحياة

٧- القيادة في التعليم

٨- التخلص من الخوف

٩- إزالة معوقات النجاح

١٠- خلق ثقافة الجودة

١١- تحسين العمليات

١٢- مساعدة الطلاب على النجاح

١٣- الالتزام

١٤- المسؤولية (الترتوري والقضاة، ٢٠٠٦، ٤٣ - ٤٥)

**إستراتيجية التدريب والتعليم التقني وفق معايير الجودة:ـ**

تتناول هذه الإستراتيجية منظومة التدريب والتعليم التقني التي تشمل بخدماتها المهرة والمهنيين والتقنيين ومساعدي اختصاصيين وتغطي القضايا المختلفة ذات العلاقة وتشمل المجالات التالية:-

١- **التخطيط والحاكمية (الحوكمة):** هناك جهات وهيئات تتولى تنفيذ برامج التدريب والتعليم التقني.

٢- **التمويل:** تتولى الحكومة تمويل منظومة التدريب والتعليم التقني دون مساهمة من قطاع العمل والإنتاج

٣- **الكفاءة والفاعلية:** للحصول على أفضل المخرجات في ضوء المدخلات والأهداف التدريبية المخططة والاستجابة لمتغيرات سوق العمل ومواكبة التطورات.

٤- **التدريب والتعليم التقني:** وذلك لرفع الكفاءة وتحسين الأداء في العمل والأعداد لأداء مهام أعمال جديدة.

٥- **المؤهلات والمعايير المهنية:** أداة لقياس أداء الملتحقين بالبرامج التعليمية والتدريبية بما يعكس نوعيتها ومدى تحقيق أهدافها.

٦- **نظم المعلومات:** تشكل نظم معلومات الموارد البشرية التي تغطي جانبي عرض القوى العاملة والطلب عليها مكونا رئيسيا من دينامية سوق العمل الفاعلة

٧- **دور القطاع الخاص غير الحكومي:** له دور واضح في تنمية الموارد البشرية عامة والتعليم التقني خاصة سواء في التخطيط أو التمويل أو التنفيذ.

٨- **البعد الدولي:** تستدعي خصائص سوق العمل لاحتوائها عمالة وافدة مراعاة البعد الدولي في سياسات وبرامج نظم تنمية الموارد البشرية والتدريب والتعليم التقني.

وتبرز أهمية هذه الإستراتيجية في ضوء إمكانية مجابهة كثير من التحديات في هذا المجال بتوفير قوى عاملة كفوءة عن طريق منظومة تدريب وتعليم تقني ذات جودة وفاعلية عالية ضمن الإطار الأوسع للتعليم مدى الحياة، ويستدعي تطبيق هذه الإستراتيجية العمل على إعداد خطط إجرائية تنفيذية على مستوى البلد (المصري، ٢٠١٠، ١٠-٢٢).

**مؤشرات تطوير أداء عضو هيئة التدريس:ـ**

إن البحث عن التميز تستدعي العمل على تعزيز عوامل القوة واستدراك جوانب الضعف وتصحيحها، لهذا نعرض في الآتي بعض المؤشرات التي تتطلب التركيز ضمن برنامج الجودة وهي:-

١- نظام اختيار متميز والمعدل التراكمي ليس مقياسا كافياً بمفرده.

٢- الحياد والموضوعية في اختيارالتدريسي.

٣- متابعة التدريسيين وتشجيعهم للحصول على شهادات عليا.

٤- إيفاد التدريسيين إلى جامعات وهيئات علمية وحسب التخصصات التي يحملونها لاطلاعهم على المستجدات العلمية والتقنية.

٥- إلحاق التدريسيين المعينين بدورات تدريبية في طرق التدريس قبل المباشرة.

٦- تشجيع عضو هيئة التدريس على التميز في التدريس وتخصيص جائزة لأفضل تدريسي.

٧- تشجيع عضو هيئة التدريس على البحث العلمي الجاد ومكافأة أفضل الباحثين.

٨- تشجيع تكوين مجموعات بحثية داخل الأقسام العلمية للوصول إلى أفضل الأبحاث العلمية.

٩- وجود نظام فعال لتقييم أداء عضو هيئة التدريس.

١٠- مراجعة نظام ترقية أعضاء هيئة التدريس وتطويره بما يتلاءم والمستجدات في البيئة المعاصرة.

١١- دراسة أوضاع أعضاء هيئة التدريس بصفة دورية والعمل على تحفيزهم لأداء متميز.

١٢- تشجيع التدريسيين على إقامة علاقات مع المتخصصين في مجال تخصصهم داخل البلد وخارجه للاطلاع على المستجدات العلمية في ميدان التخصص وتبادل الآراء والأفكار مع هؤلاء المتخصصين مما ينعكس ايجابيا على الطلبة (النجار، ٢٠٠٠، ٨٩-٩٠).

## الأفاق المستقبلية للتعليم التقني:-

ينبغي أن يكون لدى الهيئة التعليمية معلومات تفصيلية عن متطلباتها من أعضاء هيئة التدريس وأن تتخذ الإجراءات الضرورية لتوفير المطلوب من هيئة

التدريس وبما يتناسب ومختلف التخصصات مع ضرورة توافر برامج واليات للتنمية المهنية لهيئة التدريس وبما يحقق أهداف الهيئة، كما يجب أن تعمل الهيئة على توفير مركز متخصص يهتم بتطوير قرارات أعضاء هيئة التدريس وأن تتوفر الرؤيا الواضحة للمعلومات والمعارف والمهارات المطلوب تحقيقها لأعضاء هيئة التدريس والفنيين ليكونوا قادرين على تقديمها للطلبة بالصورة التي تحقق فاعلية عملية التعليم والتعلم، وأن تعمل الهيئة على توفير كتب منهجية بوصفها أحد مصادر التعليم الأساسية والتي تحقق أفضل مستويات التعلم، وان تتبنى الهيئة التعليمية سياسات وإجراءات واضحة لضمان وتنشيط وتشجيع البحث العلمي والأنشطة العلمية الأخرى وتعمل أيضاً على تنمية المهارات البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس مع اعتماد قاعدة بيانات للأبحاث الجارية والمنشورة وتعمل الهيئة على تخصيص مراكز لخدمة المجتمع في مختلف المجالات وتعمل على إقامة المعارض والندوات العلمية وتحتفظ بروابط قوية مع منظمات المجتمع المختلفة محلياً وعربياً ودولياً وبما يؤمن انفتاحها على العالم (الخطيب، ٢٠١٠، ١٥-٢٦).

ويرى الباحثان أنه لتطبيق معايير الجودة في التعليم التقني يحتاج لمشاركة فعلية من جميع الإطراف كي يضمن تحسين الأداء وفعالية أكبر ومرونة أعلى ومراجعة مستمرة بالقدرات والمهارات الإدراكية والحركية والمنطقية والتحليلية والسلوكية إضافة لعمليات الفحص والتركيز على ضرورة اختيار معدلات نمطية للأداء وبناء منظومة لإدارة الجودة ومقارنة مستوى الجودة في التعليم التقني مع جودة المنظمات التعليمية المنافسة في ضوء متطلبات المواصفات العالمية وتحديد نقاط القوة والضعف في الأداء التعليمي والتدريبي التقني في مختلف جوانبه بهدف العمل على تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف في أداء المنظمة التعليمية.

**وهنا نشير إلى تحقق أهداف البحث التي تشير إلى:-**

١- تسليط الضوء على موضوع هام جداً وهو اختيار وتعيين ذوي الكفاءة والاختصاص في تشكيلات هيئة التعليم التقني في العراق.

٢- اعتماد معايير الجودة عند اختيار التدريسي وبما يتلائم ومستجدات العملية التعليمية.

## المحور الثالث: الاستنتاجات والتوصيات

### الاستنتاجات:-

في ضوء التأطير الفكري للبحث وما تم عرضه من نتاجات الفكر الإداري المتطورة توصل الباحثان إلى الاستنتاجات التالية:-

١- التعليم التقني والتدريب يتم في مؤسسات تعليمية تدريبية وتكون فرصه محدودة لممارسة المهارة التي يكتسبها الطالب في عالم العمل الحقيقي التي تكون غير متوافقة مع ما أكتسبه أحيانا.

٢- حاكمية منظومة التعليم التقني والتدريب حكومية مركزية في الغالب وتعتمد بشكل رئيس على قوى العرض من العمالة على المستوى الرسمي.

٣- يستدعي النمو السكاني وازدياد الفئات العمرية في سن العمل توفير المزيد من فرص الانتماء إلى التعليم التقني وهذا يشكل ضغط على تشكيلات التعليم التقني من حيث القدرة الاستيعابية.

٤- فقدان الثقة بين تشكيلات التعليم التقني وقطاع العمل الإنتاجي بسبب تدني نوعية مخرجاتها وضعف ارتباطها باحتياجات سوق العمل.

٥- تركيز التعليم التقني على إكساب الملتحقين به بمهارات تمكنهم من العمل في القطاع العام.

٦- محدودية الصلاحيات المالية والإدارية والفنية يحدد التعليم التقني من تلبية احتياجات سوق العمل بمهارات تتوافق والمستجدات التقنية العالمية.

٧- يواجه التعليم التقني تحديات نشأت عن المتغيرات التي غيرت شكل العالم وأوجدت نظاماً عالمياً جديدا يعتمد العلم والتطوير التكنولوجي المتسارع أساساً ويستند إلى تقنيات عالية التقدم والتفوق.

٨- احتواء التعليم التقني على عناصر تفتقر إلى ثقافة الجودة ومعاييرها سواء كانت هذه العناصر من ضمن أعضاء الهيئة التدريسية أو المسؤولين عن تدريب الطلبة.

٩- افتقار بعض عناصر التعليم التقني من تدريسيين أو متخصصين بالتدريب إلى مهارات أساسية مثل تلك المتعلقة بالاتصال والقدرات الحسابية واستعمال وسائل تكنولوجيا المعلومات والمهارات الذهنية مثل فهم مناهج البحث والقدرة على التحليل، بالإضافة إلى المهارات الخاصة بالبرنامج مثل مهارات الفحص والتحليل في المختبر، وبالتالي يؤثر كل هذا على المخرجات (الطالب) من معرفة وفهم يتوجب اكتسابها.

وهنا يستدل الباحثان ومن النتائج أعلاه التي توصلا إليها مما سبق عرضه في المحورين الأساسيين للبحث أنه يمكن أثبات فرضية البحث التي تنص (تطبيق إستراتيجية الجودة في التعليم التقني لتحسين الموائمة بين عرض القوى العاملة والطلب عليها في المجال التقني).

**التوصيات:-**

بناء على ما تم التوصل إليه من الاستنتاجات واستكمالاً لمتطلبات البحث

العلمي نورد التوصيات التالية والتي يراها الباحثان تساهم في تطوير التعليم التقني في العراق:-

١- الانفتاح على العالم أكثر في مجال التعليم التقني وخاصة التي تتعلق بالتدريب والتي يكتسبها الخريج من التعليم التقني والتي يجب أن تتوافق ومستجدات العملية التعليمية والتدريبية المعاصرة وبالتالي تتوائم وعالم العمل الحقيقي.

٢- توسع آفاق التعليم التقني وعدم محدودية الالتزام بقوى العرض المركزية وإنما وجوب الانفتاح وبما يتلائم ومتطلبات سوق العمل الكلي أي الحكومي المركزي والقطاع الخاص.

٣- توسيع تشكيلات التعليم التقني في البلاد وبما يتلائم والنمو السكاني لكي يتمكن من استيعاب الأعداد الإضافية التي يتم قبولها في كليات ومعاهد هيئة التعليم التقني وبما يوفر النوعية المناسبة التي ترفد المجتمع من مخرجاتها.

٤- تجسير الثقة وبناؤها مع قطاع العمل والإنتاج لتصبح خياراً جاذباً لإدماج الشباب والكبار في سوق العمل عن طريق تحسين نوعية المخرجات وموائمتها.

٥- تستدعي الحقبة الحالية إلى إحداث تغيير في منظومة التعليم التقني وبما يواكب متطلبات هذه الحقبة من حيث التركيز على احتياجات القطاع الخاص ومتطلباته.

٦- وجوب مراعاة التعليم التقني وتشكيلاته التي تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لأنها ترفد المجتمع بالكادر الوسطي الذي يشكل نسبة عالية من منتسبي المنظمات العاملة في البلد من ناحية الدعم المالي وتوسيع

الصلاحيات المالية والإدارية والفنية.

٧- البدء ببرامج شاملة للتطوير والتحديث تضمن لهيئة التعليم التقني القدرة على تجاوز نقاط الضعف التي تواجهها والعمل على توفير الكفاءات التي تساهم في تطوير التعليم التقني ورفع مستواه بصورة تتناسب ومستجدات هذا الحقل التعليمي.

٨- عقد دورات تثقيفية للعاملين في هيئة التعليم التقني وتشكيلاتها لبناء ثقافة الجودة والتعريف بها وبيان مبررات تطبيق الجودة وفوائدها وبيان المعايير الوظيفية التي تحكم اختيار أعضاء الهيئة التدريسية بما يتناسب والمهام الموكلة بهذه الهيئة الأساسية في حقل التعليم العالي.

٩- ينبغي أن تكون مواصفات التخصصات التي تعمل في التعليم التقني على درجة من الكفاية العالية التي تميزها بالصفات والمهارات والقدرات التي يمكن نقلها إلى الخريج وبما يتلائم وأهداف ضمان الجودة داخل الهيئة وانعكاسها على مخرجاتها.

**المستخلص:ـ**

يعاني العالم اليوم تحديات كثيرة ومتنوعة تتركز أهمها في شح الموارد المتاحة وتزايد الحاجة المجتمعية والتغيرات المتسارعة للإحداث وما يتطلب ذلك من تحديد للأوليات وتوزيع فاعل لما هو متاح من الموارد البشرية والمادية وخاصة الفنية منها والتي تحمل الطابع التقني والتي تتزايد الحاجة إليها في ظل حالة التنافس الشديد بين منظمات الأعمال في القطاع الحكومي من جهة والقطاع الخاص من جهة أخرى وما يفرضه ذلك النوع من التنافس من متطلبات تطوير أساليب الأداء والاستفادة من الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم وصولاً إلى خدمة أفضل أو منتج أكثر قدرة على الصمود في

أسواق المنافسة التي تعددت منافذها وأشكالها، والتقنيات المستخدمة فيها بعد أن تحتم عليها التعامل مع مستفيد أكثر وعياً وتطلعاً للخدمة أو المنتج الأكثر جودة وهذا ينعكس من خلال الأهداف التالية:

١- تسليط الضوء والتركيز على موضوع هام جداً هو اختيار وتعيين ذوي الكفاءة والاختصاص في تشكيلات هيئة التعليم التقني في العراق.
٢- اعتماد معايير الجودة عند اختيار وتعيين التدريسي وبما يتلائم ومستجدات العملية التعليمية.


## Abstract

The world of today confront many and various challenges and the most important of these challenges is the lack of resources and the increasing social need and the accelerating changes of events and what is required to identify the priorities and the effective distribution of the available human resources and the material sources especially the technical ones and which are urgently required within the fierce competition amongst the public sector organizations from one hand and the private sector organizations from the other hand, and what this competition imposes of the requirements of developing performance techniques and making use of the technological revolution the world witnesses in order to accomplish a better service or more durable product in the different and various competitive markets. The technologies make it obligatory to deal with a beneficiary with more awareness, and who affords more to the better-quality product or service. This is reflected through the following objectives:

1- Shedding light and focusing on a very important topic which is selecting and employing competent and

specialized persons in the Foundation of Technical Education in Iraq.

2- Adopting the quality standards when selecting and employing the teaching staff in accordance with developments of the educational process.

## قائمة المصادر والمراجع


١- الترتوري، محمد عوض والقضاة، محمد فرحان، ٢٠٠٦، المعلم الجديد: دليل المعلم في الإدارة الصفية الفعالة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

٢- الخطيب، سمير كامل، ٢٠١٠، الدليل الإرشادي لتطبيق معايير الجودة في مؤسسات التعليم العالي، هيئة التعليم التقني.

٣- العتوم، أديب، ٢٠٠٤، نحو فلسفة تربوية للتعليم العالي، الأردن.

٤- العلوي، حسين محمد، ١٩٩٨، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، مركز النشر العلمي، جدة.

٥- المصري، منذر واصف، ٢٠١٠، الإستراتيجية العربية للتعليم والتدريب التقني، الرياض.

٦- النجار، فريد، ٢٠٠٠، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، رؤى التنمية المتواصلة، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

٧- هيئة التعليم التقني، الفولدر الاعلامي، ٢٠٠٩

٨- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة – القبول المركزي، دليل قبول الطالب للعام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٠.